

## مبررات التجارة وضوابطها

### الكاتب



لويس حبيقة

\* د. لويس حبيقة

يهدف إلى مكافحة التلوث، والحفاظ على البيئة عبر دعم الطاقات البديلة «IRA» القانون الأمريكي لتخفيف التضخم النظيفة. ستقدم حوافز ضرائبية لصناعة السيارات الكهربائية شرط أن تنتج وتجمع كلياً في الولايات المتحدة، وهذا يعتبر تخلياً عن العولمة، والتجارة الدولية، والمصالح التجارية المشتركة. الانغلاق الاقتصادي، وإن يبرر سياسياً، لا يمكن الدفاع عنه اقتصادياً، إذ إن رفع مستوى النمو العالمي يتطلب تطويراً للعلاقات التجارية والصناعية والزراعية، مروراً بالتكنولوجيا. ويحكي اليوم عن محادثات أوروبية أمريكية تهدف إلى وضع تعريفات جمركية على الفولاذ الصيني لأهميته في الصناعات الثقيلة. وما يحصل من مواجهات تجارية يمكن أن تنتشر عالمياً، وبالتالي تؤثر سلباً في الجميع.

وتبقى التجارة مهمة، لكنها لا يمكن أن تكون أهم من البيئة، وكل ما هو ضروري للحفاظ على الطبيعة الأرضية. لذا فالحرية التجارية يجب أن تحترم، لكن ضمن السلامة البيئية، أي مع الحفاظ على الغابات، والمياه، والهواء، وغيرها من ضروريات الحياة النظيفة. نقول إن التجارة الحرة مهمة وتؤثر كثيراً في النمو، والمستوى المعيشي، وبالتالي العكس صحيح، أي أن عرقلة التجارة تعيق النمو، وتعزز الفقر، كما النزوح الخطر. لا بد من الكلام عن كوبا، الجزيرة الصغيرة جنوب الولايات المتحدة، التي دخلت في صراعات سياسية كبيرة مع أمريكا، وكادت أن تشعل حرباً بين أمريكا والاتحاد السوفييتي، في ستينات القرن الماضي. كوبا الجزيرة الجميلة التي يمكن أن تصبح قنبلة سياحية أكبر، لجمالها وخدماتها، تتعطل مسيرتها بسبب السياسة

كوبا تخسر سكانها الذين يتوجهون بخاصة إلى الشمال الأمريكي، بطرق شرعية، أو غير شرعية، هروباً من الفقر وطمعاً

في تحسين أوضاعهم الاجتماعية. فخلال 2022، هاجر 250 ألف كويتي إلى الولايات المتحدة، أي أكثر من 2% من السكان. الهجرة الكويتية لا تتم فإلى الشمال فقط، وإنما في اتجاهات متعددة ترغب في استيراد الكويتيين الذين ينعمون بنظام تعليمي متطور. اليد العاملة الكويتية جيدة ومنتجة، لذا مطلوبة في دول الجوار. وتحسين العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة وكوبا، كما تخفيف العقوبات التجارية، أو إلغائها، يؤديان حكماً، إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية الكويتية، وبالتالي وقف النزوح، وإنعاش الاقتصاد. أما الهجرة من المنطقة العربية إلى أوروبا، فسببها الهروب من الفقر، والبحث عن حريات غائبة. أيهما أفضل عقوبات ونزوح، أم حرية وازدهار؟

لا ننكر أن للهجرة فوائدها للدول المضيفة. فالولايات المتحدة التي رفعت فوائدها النقدية لمحاربة التضخم، ربما تحتاج مستقبلاً إلى رفعها بنسب أقل، إذا استقبلت مهاجرين أكثر. وزيادة عرض العمالة يخفف الضغط على الأجور، وبالتالي يسهم في محاربة التضخم. في الولايات المتحدة اليوم، الطلب على اليد العاملة هو مرتين أكثر من العرض، وهذا تضخمي. لذا فإن زيادة عدد المهاجرين تسهم في تخفيض زيادة الفوائد، وربما إلى انخفاضها لاحقاً، لمصلحة الدول المصدرة، كما المستقبلية للعمالة. هذا هو المنطق، أما ما يحصل حالياً، فهو الانغلاق الاجتماعي المرتبط بكل شيء إلا بالاقتصاد.

**كاتب لبناني\***